● أخبار قصيرة

إنتاج ٢/٥ مليون طن من المحاصيل في المدن الزراعية

أعلن عضو مجلس إدارة شركة المدن الزراعية عن وجود ٣٢٢ مدينة زراعية على مستوى البلاد، تنتج سنوياً ٢/٥ مليون طن من مختلف المحاصيل الزراعية، حيث يتم تصدير الجزء الأكبر منها. وصرح فرزاد زلقي، أمس الأربعاء، خلال مراسم توديع وتعيين مدير شركة المدن الزراعية في محافظة خراسان الشمالية، قائلاً: من بين إجمالي ٣٢٢ مدينة للبيوت الزجاجية تعمل في مجالات الإنتاج الزراعي والحدائقي، الماشية والدواجن، الثروة السمكية، والنباتات الطبية، هناك ٢٥٧ مدينة تابعة للقطاع الحكومي، بينما يدار المتبقي من قبل القطاع الخاص. وأضاف: يبلغ حجم الإنتاج في المدن الزراعية ٥٠٠ طن من المحاصيل لكل هكتار واحد، وهو ما يمثل رقماً قياسياً يتجاوز حتى المتوسط العالمي في بعض الدول.

وأوضح: نواجه حالياً قيوداً من قبل البنوك في مجال تقديم التسهيلات للمستثمرين، ولحل هذه المشكلة توجهنا نحو جذب المستثمرين الخواص والشركات في مختلف القطاعات.

تسهيلات جديدة لاستيراد البوليميرات والبتروكيماويات

أعلنت منظمة تنمية التجارة عن إبلاغ قرار يقضي بإمكانية استيراد المواد الخام المتعلقة بقطاع البتروكيماويات والبوليميرات عبر آليتي التجارة الملاحية والتجارة الحدودية. وكشفت نرجس باقري زمردي، المدير العام لمكتب لوائح الصادرات والواردات بوزارة الصناعة والمناجم والتجارة، في رسالة وجهتها إلى المدير العام للجمارك، عن إتاحة استيراد بعض المواد الخام المرتبطة بقطاع البتروكيماويات والبوليميرات من خلال آليتي التجارة الملاحية والحدودية. وجاء في نص الرسالة: بالإشارة إلى البند السادس من مقررات الاجتماع الخامس عشر لفريق العمل الخاص بالمادة ٤ من قانون تنظيم ومراقبة التجارة الحدودية وخلق فرص عمل مستدامة لسكان الحدود، وعطفاً على المراسلة الصادرة عن معاونية الصناعات العامة يُسمح باستيراد المواد الخام المتعلقة بقطاع البتروكيماويات والبوليميرات وفقاً للقائمة المرفقة عبر آليتي التجارة الحدودية والملاحية.

هبوط متزامن للنفط والذهب عالمياً بفعل السياسات الأمريكية

انخفضت الأسعار العالمية للنفط والذهب، أمس الأربعاء، بضغط من ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية والمؤشرات المتناقضة الصادرة عن واشنطن بشأن المحادثات مع إيران؛ في حين حدت المخاوف المستمرة من استمرار اضطراب إمدادات الطاقة من تسجيل مزيد من الهبوط الحاد في سوق النفط.

وتراجعت أسعار النفط بعد أن جدد ترامب ادعاءاته بأن الحرب مع إيران ستنتهي «بسرعة كبيرة»، على الرغم من استمرار حذر المستثمرين تجاه نتائج محادثات السلام في خضم تواصل اضطرابات إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط جراء هذا الصراع.

وتراجع خام برنت بنسبة ٠/٨ ٪ ليصل إلى ١١٠ دولارات و٤٠ سنتاً للبرميل، كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة ٠/٦ ٪ ليتداول عند ١٠٣ دولارات و٤٨ سنتاً.

فرص وتحديات نقل البضائع في ظل الحرب؛

دور القطاع الخاص والبنية التحتية في تأمين التجارة والنقل الإقليمي

العديد من نقاط الدخول والحدود البرية وسكك الحديد وحتى السواحل الشمالية تشهد ظروفًا جيدة

بفضل التخطيط والإجراءات المتخذة نشهد فتح مسارات جديدة لنقل البضائع إلى البلاد

وفرة البضائع الحالية في البلاد يعود الفضل فيها إلى القطاع الخاص وأصحاب البضائع وهو أمر يستحق الثناء

الوفاق/ اليوم، ومع الأحداث التي وقعت في المنطقة وفرض الحرب على إيران، يواجه نقل البضائع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحديات وفرصًا جديدة. ومع زيادة حركة المرور على الحدود، خصوصًا مع الدول المجاورة، وبالإضافة إلى التحولات العالمية في سلسلة التوريد، أصبح من الضروري التخطيط الدقيق وتحسين مسارات النقل أكثر من أي وقت مضى.

الحرب المفروضة، من تحالف الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالإضافة إلى التداعيات العميقة السياسية والعسكرية، لها أيضًا آثار اقتصادية على الدول والشعوب المتضررة، وخصوصًا في مجال نقل البضائع.

وفي هذا السياق، يُطرح تعزيز الدبلوماسية في النقل كأداة رئيسية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجيران والدول الأخرى. يمكن أن تساعد الدبلوماسية في النقل على إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وتسهيل عمليات الترانزيت، وتقليل تكاليف النقل.

نقاط الدخول والحدود البرية وسكك الحديد

وفي هذا الصدد، صرح رئيس لجنة النقل في غرفة تجارة طهران، بيمان سنندجي، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»، معبّرًا عن إدانته للحصار البحري المفروض على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بأنّه على الرغم من الضغوط الاقتصادية من قبل العدو، إلا أن العديد من نقاط الدخول والحدود البرية وسكك الحديد وحتى السواحل الشمالية تشهد ظروفًا جيدة.

وأشار سنندجي إلى أنه اليوم أصبحت حدود «بازركان» و«رازي» طرقًا مزدحمة جدًا لدخول وخروج البضائع، كما أن الحدود في «ريمدان» و«ميرجاوه» مع باكستان تشهد حركة مكثفة للشاحنات لنقل البضائع. وأضاف: باستثناء الحدود البحرية الجنوبية التي تواجه بعض المشاكل، فإننا نمتلك ظروفًا جيدة على الحدود البرية وسكك الحديد، إذ نشهد زيادة في حركة القطارات القادمة من الصين إلى موانئ «أبرين» و«ميناء أنزلي»، كما يتم التخطيط لدخول وخروج البضائع عبر موانئ «غوادر» و«كراتشي» في باكستان.

كما أشار إلى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة الطرق والجمارك وغيرها من الجهات ذات الصلة بحضور القطاع الخاص، موضحًا؛ أنه بفضل التخطيط والإجراءات المتخذة، نشهد فتح مسارات جديدة لنقل البضائع إلى البلاد. وأكد رئيس لجنة النقل في غرفة تجارة طهران، مع الإشارة إلى ارتفاع تكاليف نقل البضائع، أن هذه الزيادة ناتجة عن مخاطر التأمين على الحروب، وتأخير السفن، ومشاكل إعادة البضائع، وارتفاع التكاليف التشغيلية وغيرها.

وأوضح: أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمتلك قدرات عالية في مجال النقل البري لنقل البضائع، لذلك لا توجد مشكلة كبيرة من هذه الناحية. بمعنى آخر، إذا كانت بعض البضائع تُنقل عبر البحر سابقًا، فإنها اليوم تُنقل عبر سكك الحديد أو الطرق البرية، وعلى الرغم من بعض القيود، فإن نقل البضائع لم يتوقف تمامًا.

القدرة على نقل ٤٠٪ من البضائع عبر الطرق البرية وسكك الحديد

وأكد سنندجي أن النقل البري وسكك الحديد يمتلكان قدرة تصل إلى ٤٠٪ في نقل البضائع إلى البلاد. وعلى الرغم من أن حجم النقل البحري أعلى بكثير مقارنة بالنقل البري والسكك الحديدية، إلا أنه في الظروف الحالية يجب زيادة عدد رحلات النقل البري والسككي، وهو ما يزيد من التكاليف.

وأضاف: هناك قدرات جيدة جدًا في الموانئ الشمالية، التي تسمح حتى بنقل البضائع الأساسية من خلالها، وأن العلاقات الجيدة مع دول منطقة أوراسيا ودول الكومنولث المستقلة CIS تسهل هذا الأمر.

الأداء المتميز للقطاع الخاص وأصحاب البضائع

وأشار رئيس لجنة النقل في غرفة طهران إلى أن القطاع الخاص وشركات النقل يقومون بدورهم على أكمل وجه باستخدام القدرات المتاحة، وأن وفرة البضائع الحالية في البلاد يعود الفضل فيها إلى القطاع الخاص وأصحاب البضائع، وهو أمر يستحق الثناء.

كما أشاد سنندجي بالجهود والتسهيلات التي قدمتها الحكومة والجمارك ووزارة الطرق والتنمية الحضرية ووزارة الخارجية في مجال الترانزيت ونقل البضائع، مؤكدًا أن هناك إجراءات إضافية يمكن أن تُسهم في تسهيل حركة البضائع داخل البلاد بشكل أكبر، مشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمتلك دبلوماسية نقل مع كل من تركيا وباكستان؛ لكنه أضاف: أن هناك جوانب يمكن تحسينها، مثل تحديد تكلفة الطن-كيلومتر، والرسوم على الحاويات الحديدية، ودعم السائقين، خصوصًا فيما يتعلق بالوقود وإطارات الشاحنات وغيرها، لخلق تسهيلات أكبر.

ويرى الخبراء أن إنشاء ممرات نقل مشتركة تربط الدول المجاورة ببعضها البعض يمكن أن يسهل التجارة ويقلل من زمن النقل.

كما يمكن أن تسهم الاتفاقيات التجارية بين الدول المجاورة في خفض الرسوم الجمركية وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد، ما ينعكس إيجابًا على الإقتصاد.

تطوير البنية التحتية والنقل الذكي

لا يمكن إغفال تطوير البنية التحتية للنقل؛ فالاستثمار في الطرق وسكك الحديد والموانئ يزيد من قدرة نقل البضائع ويحسن جودة خدمات النقل. كما يجب الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، حيث يمكن للأنظمة الذكية لإدارة النقل أن تُحسّن العمليات وتقلل التكاليف.

إضافة إلى ذلك، يمكن لتعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات أوثق مع المنظمات والهيئات الإقليمية أن يسهم في تنسيق أفضل في مجال النقل والتجارة، وبالتالي تسهيل العلاقات الاقتصادية. مع الأخذ بالاعتبار التحولات العالمية والحاجة إلى تعزيز التفاعل مع الدول المجاورة، فإن تعزيز دبلوماسية النقل لا يساهم فقط في تقليل التحديات، بل يخلق فرصًا جديدة لتطوير الاقتصاد.

في اجتماع «إيكو»؛

مقترح لإطلاق منطقة حرّة بين إيران وتركمانستان

اقترحت أمانة المناطق الحرة والاقتصادية الخاصة في اجتماع «إيكو» إنشاء منطقة تجارية مشتركة بين إيران وتركمانستان.

وترافقت مشاركة أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة والاقتصادية الخاصة في الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لمجلس التخطيط الإقليمي لمنظمة «إيكو» في طهران مع تقديم مقترح استراتيجي، حيث أن خطة إنشاء منطقة تجارية مشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركمانستان وتنفيذها التجريبي على حدود «اينجه برون – آلتين»، تعكس تحولاً نموذجياً من التجارة الحدودية التقليدية نحو التكامل الإقتصادي المنظم.

وتُعدّ العوائق الجمركية التقليدية في بنية التجارة الدولية المعاصرة أحد التحديات الرئيسية لتطوير التبادلات، ويأتي إنشاء منطقة تجارية مشتركة ليتيح إمكانية تجاوز هذه البيروقراطيات. ومن خلال توحيد القوانين وإنشاء نوافذ تجارية موحدة في هذه المناطق، سيتقلص الوقت وتكلفة التخليص الجمركي للبضائع، وتتسهل حركة تدفق السلع ورؤوس الأموال والخدمات، مما يساهم بشكل مباشر في زيادة حجم التجارة الثنائية.

ويحمل اختيار «اينجه برون» و«آلتين» كشروع تجريبي لهذه الخطة منطقاً جغرافياً وترانزيتياً دقيقاً، حيث تتمتع هذه المنطقة الحدودية بقدرة عالية على التطوير المتوازن للبنى التحتية للسكك الحديد والطرق والخدمات اللوجستية. كما أن ترقية هذه الروابط لن تقتصر على تعزيز الأواصر المادية والإقتصادية بين البلدين فحسب، بل ستلعب أيضاً دوراً حيوياً في استكمال وحيوية ممرات الترانزيت الدولية.

ومن منظور الدبلوماسية الإقتصادية، فإن ربط مصالح البلدين في جغرافيا مشتركة يؤدي إلى ترابط متبادل بناء ويعزز الاستقرار الحدودي، وهو توجه يظهر أن الإزدهار الإقتصادي لأي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية جيرانها.

ويمكن لنجاح هذا المشروع التجريبي أن يُقدم كنموذجاً إدارياً وجمركياً مجرباً لبقية الدول الأعضاء في منظمة «إيكو»، ليتسنى تشكيل شبكة متكاملة من المناطق المشتركة في جميع أنحاء هذه المنطقة، وترسيخ مكانة إيران كمركز ترانزيت موثوق.

الخدمات الهندسية الإيرانية.. بوّابة التوسع في السوق الطاجيكية

الوفاق/ أكد المستشار التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في طاجيكستان، بالإشارة إلى الآفاق المرسومة للتبادل التجاري بين البلدين، أن الميزة التنافسية الرئيسية لإيران في هذه السوق تتمثل في تقديم الخدمات الفنية والهندسية، والتكنولوجيات الصناعية بأسعار تنافسية، فضلاً عن التقارب الثقافي والقدرة على تنفيذ المشاريع المشتركة.

وصرح محمدعلي أمير فخريان، مستشهداً بالتوقعات التي تشير إلى نمو اقتصاد طاجيكستان بنسبة تتجاوز ٨٪، قائلاً: إن تطوير مشاريع البنية التحتية، الطاقة، الصناعات التعدينية، معالجة الخامات، الخدمات الفنية والهندسية، ودعم الإنتاج الموجه نحو التصدير، تعد من أهم المحاور الاقتصادية لطاجيكستان في الأعوام المقبلة، وهو ما يمكن أن يخلق فرصاً مناسبة لتواجد النشطاء الاقتصاديين والشركات الإيرانية المؤهلة.

وشدد أمير فخريان على سياسة التصنيع التي تنتهجها طاجيكستان حتى عام ٢٠٣٠، موضحاً: أدت هذه السياسة إلى زيادة الطلب على الآلات الصناعية، المعدات الزراعية، الخدمات الفنية والهندسية، مواد البناء، الصناعات الغذائية، الأدوية، والتكنولوجيات الصناعية.

ووفقاً لفخريان؛ فإن دراسة هيكل التجارة الخارجية لطاجيكستان تظهر أن البلاد تواجه نقصاً في القدرات المحلية في مجالات تطوير الصناعات التحويلية، تحديث البنية التحتية، معالجة الخامات التعدينية، واستكمال سلاسل القيمة؛ مما يفتح باباً مناسباً أمام الشركات الإيرانية للمشاركة في المشاريع الصناعية والتعدينية ومشاريع البنية التحتية.

وأشار المستشار التجاري إلى الطاقات التصديرية لإيران، قائلاً: نمتلك حالياً قدرات ومزايا تنافسية مناسبة في مجالات الخدمات الفنية والهندسية، آلات الصناعات الغذائية والزراعية، معدات محطات الطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية المصنعة، الأدوية والمعدات الطبية، مستحضرات التجميل، المنظفات، الصناعات البلاستيكية، والمنتجات الفولاذية؛ ويبدو أن بإمكاننا تلبية جزء من احتياجات السوق الطاجيكية.